المحاضرة الثالثة عشرة:

ماهية القرض العام

مقدمة حول القرض العام

يُعدُّ القرض العام إحدى الأدوات المالية التي تلجأ إليها الحكومات لتمويل احتياجاتها الاقتصادية والمالية، سواء لتحقيق التوازن في الميزانية العامة أو لتمويل مشاريع تنموية ضخمة لا يمكن تغطيتها من الموارد العادية. ويتمثل القرض العام في اقتراض الدولة من الأفراد أو المؤسسات داخل البلاد أو خارجها، مقابل التزامها بسداد المبلغ المقترض مضافًا إليه الفوائد المتفق عليها، خلال فترة زمنية محددة.

يُعتبر القرض العام وسيلة تمويل بديلة عن الضرائب، حيث يُجنب الحكومات تحميل المواطنين أعباءً إضافية في الوقت الحالي، لكنه ينقل هذه الأعباء إلى المستقبل. وينقسم القرض العام إلى نوعين رئيسيين: القرض الداخلي، الذي تحصل عليه الدولة من مصادر محلية، والقرض الخارجي، الذي يُقترض من مؤسسات أو دول أجنبية.

يلعب القرض العام دورًا مهمًا في دعم التنمية الاقتصادية، لكنه قد يحمل مخاطر إذا أُسِيء استخدامه أو إذا تجاوزت تكلفته قدرة الدولة على السداد، مما يؤدي إلى أزمات مالية واقتصادية. وبالتالي، فإن إدارة القرض العام بشكل حكيم تُعتبر ضرورة لتحقيق توازن بين الحاجة إلى التمويل واستدامة الدين العام.

أولا : مفهوم القرض العام

1-تعريف القرض العام: هو أداة مالية تلجأ إليها الدولة للحصول على الموارد المالية اللازمة لتغطية احتياجاتها، سواء كانت لدعم الميزانية العامة أو لتمويل مشاريع تنموية. يتمثل في اقتراض الحكومة أموالاً من الأفراد، المؤسسات، أو الدول الأخرى، مقابل التزامها بسداد هذه الأموال مع فوائد محددة، وفق شروط متفق عليها خلال فترة زمنية معينة.

يعرف أيضا بانه مبلغ من النقود تحصل عليه الدولة من السوق الوطنية أو الأجنبية و تتعهد برده ودفع فائدة عنه وفقا لشروط معينة.

يمثل القرض العام عقدًا قانونيًا يتم بموجبه منح الدولة صفة المدين، حيث يتم إصدار سندات أو وثائق تمثل هذا الدين، وتُمنح للمقرضين كدليل على التزام الدولة بالسداد. يُمكن أن يكون القرض داخليًا، حيث يتم تمويله من داخل البلاد، أو خارجيًا، بالاعتماد على مصادر تمويل أجنبية.

القروض العامة هي مصدر من المصادر غير العادية للإيرادات العامة ، تحتاج إليها الدولة لتغطية نفقاتها المتزايدة بعد أن تكون قد إستنفذت كافة إيراداتها العادية، فتلجأ الى إقتراض المبالغ التي تحتاجها لتستكمل بها إيراداتها.

2-أهداف القرض العام: تتنوع وفقًا للظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تواجه الدولة، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

✓ **تمويل العجز في الميزانية العامة**

تلجأ الدولة إلى القروض العامة عندما تواجه عجزًا بين إيراداتها ونفقاتها، بهدف تغطية هذا العجز دون الحاجة إلى رفع الضرائب أو تقليل الإنفاق بشكل يؤثر على الخدمات العامة.

✓ **تمويل المشاريع التنموية**

يُستخدم القرض العام لتمويل مشروعات البنية التحتية، مثل بناء الطرق والمستشفيات والمدارس والموانئ، خاصة إذا كانت هذه المشروعات تحتاج إلى تمويل كبير لا يمكن تغطيته من الموارد العادية.

✓ **تحفيز النمو الاقتصادي**

في فترات الركود أو الكساد الاقتصادي، يُمكن أن يُسهم القرض العام في تمويل الإنفاق الحكومي، مما يُحفز الطلب الإجمالي، ويدعم النشاط الاقتصادي ويخلق فرص عمل.

✓ **التعامل مع الأزمات والطوارئ**

تحتاج الحكومات في أوقات الأزمات مثل الكوارث الطبيعية، أو الأزمات الصحية كالأوبئة، أو الحروب، إلى موارد مالية عاجلة لتغطية النفقات الطارئة، وهنا يكون القرض العام أحد الحلول المتاحة.

✓ **تجنب زيادة الأعباء الضريبية**

بدلًا من فرض ضرائب إضافية على المواطنين، قد تلجأ الدولة إلى القروض العامة لتلبية احتياجاتها، مما يساعد في تخفيف الأعباء المباشرة عن الأفراد في الوقت الحالي.

✓ **دعم الاستقرار المالي**

عندما تواجه الدولة أزمات مالية، يمكن أن يساعد القرض العام في استقرار الوضع المالي من خلال تأمين السيولة اللازمة لسداد الالتزامات أو تلبية الاحتياجات الأساسية.

✓ **إعادة توزيع الثروة**

في بعض الأحيان، يمكن أن يهدف القرض العام إلى إعادة توزيع الثروة من خلال فرض فوائد على المدخرات الكبيرة لصالح تمويل احتياجات المجتمع الأوسع.

ملاحظة:

على الرغم من أهمية هذه الأهداف، فإن التوسع غير المدروس في القروض العامة قد يؤدي إلى ارتفاع الدين العام وعجز الدولة عن الوفاء بالتزاماتها، مما يهدد الاستقرار المالي والاقتصادي.

3-خصائص القرض العام : خصائص القرض العام تميزه عن غيره من أدوات التمويل، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

✓ **الطابع الإلزامي غير المباشر**

على عكس الضرائب، القرض العام لا يُفرض بشكل إلزامي على المواطنين، بل يُقدم على أساس طوعي. ومع ذلك، قد تضطر الدولة أحيانًا إلى إصدار قروض إلزامية في ظروف استثنائية.

✓ **الالتزام بسداد الدين**

يتطلب القرض العام من الدولة الالتزام برد الأموال المقترضة للمقرضين في موعد محدد، مضافًا إليها الفوائد المتفق عليها، مما يجعله أداة تمويل قائمة على تعاقد قانوني.

✓ **تنوع مصادر القرض**

يمكن أن تكون مصادر القرض داخلية (من الأفراد أو المؤسسات داخل الدولة) أو خارجية (من دول أو مؤسسات دولية). اختيار المصدر يعتمد على الظروف الاقتصادية والسياسية للدولة.

✓ **الفوائد**

عادةً ما يرتبط القرض العام بفائدة تُدفع للمقرضين، وتختلف نسبتها بناءً على عوامل مثل مدة القرض، المصدر، والظروف الاقتصادية.

✓ **طبيعة القرض (طويل الأجل أو قصير الأجل)**

يمكن أن يكون القرض العام قصير الأجل (لعدة أشهر أو سنوات قليلة) لتغطية احتياجات طارئة، أو طويل الأجل (عشرات السنين) لتمويل مشروعات تنموية ضخمة.

✓ **إصدار سندات الدين**

عند إبرام القرض العام، تُصدر الدولة سندات دين تمنح للمقرضين كإثبات لقيمة الأموال التي أقرضوها، وتحدد هذه السندات شروط السداد والفوائد.

✓ **التأثير على الاقتصاد**

القرض العام قد يكون له تأثير إيجابي إذا استُخدم في تمويل مشاريع منتجة، لكنه قد يؤدي إلى مشاكل اقتصادية إذا أُسِيء استخدامه، مثل زيادة التضخم أو عبء الدين العام.

✓ **قابلية التفاوض**

يمكن للدولة التفاوض مع المقرضين بشأن شروط القرض، مثل مدة السداد، معدل الفائدة، أو حتى تأجيل السداد في حال مواجهة صعوبات اقتصادية.

✓ **الاعتماد على ثقة المقرضين**

قدرة الدولة على الاقتراض تعتمد على مستوى ثقة المقرضين في قدرتها على السداد، مما يعني أن السمعة المالية للدولة تلعب دورًا حاسمًا في الحصول على القروض.

✓ **التأثير الزمني**

القرض العام عادةً ما يُمثل عبئًا مستقبليًا، حيث تُسدد أجيال قادمة الديون التي تُقترض اليوم، مما يجعل التخطيط المالي الدقيق ضروريًا.